

مادة السكان والبيئة وحقوق الانسان

* الفرقة الثالثة شعبة نظم معلومات إدارية

* الفرقة الثالثة شعبة إدارة باللغة العربية

* الفرقة الثالثة شعبة إدارة باللغة الإنجليزية

* الفرقة الثالثة شعبة تسويق وتجارة خارجية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمه :-

أن دراسة السكان والبيئة وحقوق الإنسان ذات أهمية قصوى حيث تتأثر حياة المجتمعات بعضها ببعض وترتبط الظواهر السكانية في معظم أقطار العالم أن لم يكن كلها بالسياسات الإقليمية والدولية التي تتشايك في نهاية الأمر لتكون صورة عالمية ذات علاقات متبادلة بين أجزائها وكذلك فإن معرفة الحقائق السكانية تعد أساساً هاماً لفهم الكثير من المتغيرات الدولية.

ولقد كان نتيجة التقدم التكنولوجي والصناعي الهائل الذي أحرزه بنو الإنسان تداعيات وتدهور في مستوى التوازن البيئي في مختلف مكونات البيئة نتيجة الاستخدام الواسع للطاقة والموارد الطبيعية والبشرية دون أدنى وعي بيئي للإيجابيات والسلبيات الناجمة لحركة التقدم والتطور الإنساني.^(١)

وبناء على ذلك بدأت الضغوط على البيئة بمختلف مكوناتها ينهه إلى حدوث كثير من المشكلات الخطيرة التي تهدد بنو البشر وتشكل تحديات خطيرة لبقاء الإنسان ورفاهيته. وهذه كلها أمور في النهاية ترجع لقصور التربية والوعي البيئي وارتباطه بصحة الإنسان.

لقد أصبحت الحاجة أكثر من ملحة إلى الحفاظ على ما تبقى من الثروة الطبيعية. أن جميع خلق الله من مواطنين ومنظمات أهلية وحكومية مدعوون لممارسة أدوارهم من حماية البيئة.

بيد أن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الحكومات التي ينبغي أن تسن القوانين والتشريعات وارساء الوسائل للتحكم في الملوثات القائمة ومعالجتها ومكافحتها بالإضافة إلى التركيز على التحولات التي أحدثتها البشر في الكرة الأرضية على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين خاصة بعد اختراع الآلة واستخدام الطاقة والتوسع في اكتشاف مصادر جديدة ومتعددة بداية من البخار إلى اكتشاف الطاقة الذرية والنووية وأصبح العالم المعاصر يعيش في عصر القلق بالرغم من تقدم الحياة الاقتصادية والتكنولوجيا مما أدى إلى انفصال الإنسان عن عالم الطبيعة الذي نشأ فيه وتطورات.

وكم منهم في الحضر ، وكم يعيشون في الوادي - والدلتا والصحراء - وما هي عوامل تغير التوزيع في السنوات الأخيرة - وما هي استراتيجيات إعادة توزيع السكان في المستقبل - سواء في الحضر أو الريف أو الصحراء - ويهتم الباحث باستمرار الوقوف على أسباب التوزيع ومؤثراته وما هي معدلات النمو العددي للسكان - ثم في النهاية ما هي النتائج التي تترتب على إعادة التوزيع سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ولكي نقف على إجابات كل الأسئلة السابقة فلا مناص من دراسة حجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم ، وأن نفهم ديناميكية النمو والوفاء والهجرة وأن نبحت المغزي الاجتماعي الذي تطوي عليه كل هذه العمليات الديموغرافية بالنسبة لحياة الإنسان والمجتمع.

وجدير بالذكر أن دراسة السكان تعتمد أساساً على الأرقام المستقاة من مصادرها المختلفة ، ألا أن الرقم بذاته ليس ذا معنى ويجب ربطه بأرقام أخرى فإذا قلنا مثلاً أن سكان مصر سنة ٢٠١١ هو ٨٥ مليون نسمة فإن هذا الرقم لا يكتسب معنى إلا إذا قارناه بمثيلة سنة ١٩٦٦ (٣٠ مليون) أو سنة ١٩٦٠ (٢٦ مليون) أو في سنة ١٩٤٧ (١٩ مليون نسمة) ومن هنا يجب أن نعي في ذاكرتنا أرقاماً رئيسية معينة لأنها تضيف معنى على أرقام أخرى ، ومن أمثلة الأرقام الرئيسية التي من هذا القبيل نسبة سكان الحضر ، ومعدل المواليد ومعدل الوفيات وهكذا. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يكون الباحث في مجال السكان على دراية ببعض المصادر الرئيسية التي يستطيع أن يجد فيها بسرعة أبرز الحقائق السكانية التي يحتاج إليها.

وتعرف الدراسة العلمية للسكان بأسم علم الديموغرافيا Demography أو علم السكان ، وهي كلمة تتكون من مقطعين اغريقيين هما Demos وتعني شعب أو سكان و graphia وتعني وصف ، وبذلك يكون معنى الكلمة بأكملها وصف السكان والكتابة عنهم ، وأبسط تعريف للديموغرافيا أنها علم أحصائي يهتم بدراسة حجم وتوزيع وتركيب السكان ومكونات التغير الأفقي والرأسي في هذه العناصر الثلاثة من المواليد والوفيات والهجرة ثم التغير الاجتماعي للفرد في المجتمع بصوره المتعددة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.

في بيئتها الحالية ودراسة الأسباب وخصائصها الأصلية ونتائجها المترتبة عليها ،
وتبين هي الأخرى ثلاثة مستويات من المشكلات تتضمن توزيع السكان على
سطح الأرض ، وتطور المجتمعات البشرية ثم درجة النجاح والتقدم الذي حققته.
كذلك يذكر كلارك (Clarke) أحد الجغرافيين الأنجليز أن جغرافية السكان تهتم
بتحليل الاختلافات المكانية في التوزيع والتركيب والهجرات والنمو السكاني
وعلاقتها بتباين الخصائص البيئية ، ويميز (كلارك) بذلك بين جغرافية السكان
والديموغرافيا Demography في أن الأولى تهتم بفهم التباين في المتغيرات
الديموغرافية وعلاقتها بباقي المتغيرات المرتبطة بها ، والتمييز الثاني بينهما يمكن
فيما ذره من أن الديموغرافي يكرس جهده للأرقام ويعتمد بالدرجة الأولى على
الأساليب الإحصائية بينما الجغرافي السكاني يربط الأرقام بالأماكن ويعتمد على
الخرائط.

وبإيجاز فإن العامل المشترك في آراء الباحثين عن جغرافية السكان هو
التباين المكاني وذلك ابتداء من المشاهدة وتحليل أنماط التوزيعات المكانية حتى
محاولات حل مشكلات العلاقات الثابتة بين المتغيرات المتعددة التي تفسر قدرة
السكان على التغيير والتغير.

وفي ضوء مجالات الدراسة السكانية في البيئات المختلفة فإنه يمكن تعريف
جغرافية السكان بأنها (ذلك الفرع من الجغرافيا البشرية الذي يعالج الاختلافات
المكانية للخصائص الديموغرافية للمجتمعات السكانية ويدرس النتائج الاقتصادية
الاجتماعية الناجمة عن التفاعل المرتبط بينها وبين الظروف الجغرافية القائمة في
وحدة مساحية معينة) . وبالإضافة إلي ذلك فإن جغرافية السكان بخلاف بعض
الفروع الأخرى تعد أكثر حساسية للبعد الزمني ، فتأثير الزمن يعد ذا أهمية كبيرة
في دراسة تطوير الجوانب السكانية المختلفة في وقت محدد أو على امتداد فترة
زمنية معينة.

خصوبة السكان والصحة الإنجابية

خصوبة السكان لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء ، وينبغي التمييز هنا بينها وبين لفظ القدرة على التوالد Fecundity وهي التي يقصد بها المقدرة الفسيولوجية على الإنجاب أو القدرة الطبيعية على حمل الأطفال ، ويمكن التحقق من الخصوبة Fertility من إحصاءات المواليد ، إلا أنه لا يستدل منها على مستوى القدرة على التوالد أو الخصوبة الفسيولوجية والتي لا يوجد لها قياس مباشر.

وتختلف الخصوبة من مجتمع لآخر كما أنها تختلف من مكان لآخر ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد وذلك نتيجة عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية ، ومن هنا تكون أهمية دراستها حيث يؤدي هذا الاختلاف في مستويات الخصوبة من بيئة لأخرى إلى أثر بالغ في حركات السكان وفي نواح شتى من حياتهم وخاصة بعد أن أمكن السيطرة على الوفيات إلى حد كبير.

وللخصوبة أثر عميق في تركيب السكان العمري ، وذلك لأن ارتفاع مستواها يؤدي إلى زيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني واتساعها ووجود ما يعرف بظاهرة التجديد (الأشباب) Rejuvenation - ويؤدي هذا بالتالي إلى انخفاض مستوى نسبة كبار السن إلى مجموع السكان ، وهذا الاتساع في القاعدة والضيق في قمة الهرم السكاني يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية متعددة تنعكس على معدلات النمو السكاني في المجتمع.

وتعد الخصوبة من العناصر الرئيسية في دراسة السكان ، ليس فقط لأنها غالباً ما تفوق الوفيات والهجرة وبالتالي فهي المحرك الرئيسي لنمو السكان بل لأنها أيضاً أكثر صعوبة في فهمها عن الوفيات ، فبينما تتميز الوفاة بأنها حتمية بالضرورة ولا يمكن تجنبها فإن الخصوبة ليست كذلك ، ومن ثم فهي أقل ثباتاً. ويمكن التنبؤ بها كما يمكن التحكم فيها ، كذلك فإنها تكون أقصر تأثراً بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية وغيرها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن

مئوية (٤٨ ° ف) في نطاق الرياح الغربية الأنتاركتيكية ، وقد تلاهمت هذه الجماعات فيزيولوجيا مع درجات الحرارة المنخفضة.

وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن أنواع المناخ يمكن أن تنقسم إلي فئتين كبيرتين من حيث علاقتها بتوزيع السكان :

أ- أنواع ملائمة للتجمعات السكانية الكبيرة :

وتتمثل هذه الأنواع في المناخ المعتدل والموسمي بأقسامها المحلية وفيها وجد أعظم مناطق التركيز السكاني في شرق اسيا وغرب أوروبا وشمال شرق أمريكا الشمالية والمناطق المعتدلة في أمريكا الجنوبية واستراليا.

ب- أنواع مناخية غير ملائمة للتركز السكاني :

وهي المناخ البارد بأنواعه المختلفة في العروض العليا والمناطق المرتفعة ، وكذلك المناخ الجاف والرطب في النطاق المحصور بين المدارين وترتبط هذه الأنواع من المناخ بمناطق التبعثر السكاني بصفة عامة على خريطة توزيع السكان في العالم.

ثانياً المؤثرات الاقتصادية :

إذا كانت العوامل الطبيعية ذات أثر جوهري في التوزيع السكاني على سطح الأرض فإن العوامل البشرية تسهم في هذا التوزيع بدرجات متفاوتة هي الأخرى ، مثل النظم الاقتصادية السائدة والتقدم الصناعي وطرق النقل والميراث الحضاري والنظم السياسية والاجتماعية وغيرها والواقع أن الإنسان ليس عاملاً سلبياً في بيئته الطبيعية ولكنه عامل جغرافي ايجابي يؤثر في هذه البيئة بمهارته المختلفة وقدراته المتعددة واعداده الكبيرة ، ولذلك فإن الميراث الحضاري للإنسان وتراكم المعارف لديه تمكنه من استغلال ظروف البيئة والتأثير على مناطق التركيز والتشتت السكانيين ، ومن هنا فإن دراسة العوامل الاقتصادية قد تلقى الضوء على أثرها في توزيع السكان وارتباط هذا التوزيع بمظاهر الإنتاج الاقتصادي وهي :-

١- الزراعة والسكان :

تعد الزراعة من الحرف الرئيسية في العالم التي ترتبط بتوزيع السكان فمن المعروف أن دور الإنسان في المجتمعات البدائية يقل قلة ملحوظة في التأثير

على بيئته ومن ثم فإن اعداد السكان في هذه المجتمعات يحددها الامكانيات السهلة المتاحة في البيئة المحلية حيث يعتمد السكان على ماتجود به الطبيعة من مأكـل ومسكن وملبس مع تعديلات طفيفة قد يدخلها الإنسان عليها ، ولذلك فإن التوازن بين اعداد السكان واستهلاك الموارد المتاحة هو السمة الديموغرافية الغالبة لهذه المجتمعات والتي قد تتعرض لمجاعات على امتداد سنوات متعاقبة وتقوم هذه المجاعات بدور الضبط الطبيعي للتزايد السكاني بها.

وتبدو أمثلة هذه المجتمعات في جماعات الصيد والقنص والجمع والالتقاط حيث تعد الموارد في بيئاتها محدودة كما أن السكان يجهلون الوسائل الفنية لاستخدام هذه الموارد وتتميتها ولعل في وسائل الصيد البدائي عند اقزام الغابات الاستوائية وهنود حوض الأمازون أو الاستراليين الاصليين ما يوضح ذلك ، وتمارس بعض الجماعات الزراعة البدائية بمظاهرها المتعددة وكذلك تربية الحيوان ورعية في بعض الصحاري وعلى حوافها ، وتعكس الزراعة البدائية ارتباطاً مباشراً بين الإنسان والتربة وحتى أن كانت زراعة منتقلة أو زراعة الحريق حيث تتعرض التربة للاجهاد السريع نتيجة نقص المخصبات وبدائية الوسائل الزراعية وضعف القوى العاملة مما يؤدي إلى اتباع دورات زراعية كل عدة سنوات كما في أفريقيا المدارية وفي الاقليم الداخلي شمال شرق البرازيل حيث يعقب زراعة الارض لمدة خمس سنوات فأقل - فترة راحة تترك فيها لمدة طويلة قد تصل إلى اثنتي عشرة سنة في أفريقيا وعشرين سنة في شرق البرازيل الجاف. ويعتبر (الكاسافا) في البرازيل وأفريقيا الاستوائية والذرة الرفيعة في السودان وهضبة الدكن في الهند المحاصيل الرئيسية لغذاء السكان في هذه الأقاليم. ولا يرتبط هذا النمط في الزراعة البدائية بكثافة سكانية عالية حيث تصل فيه الكثافة إلى أقل من ١٠ اشخاص في الكيلو متر المربع كما هي الحال في زيمبابوي ومن ١٠-٢٠ شخصاً في أفريقيا الوسطى.

ولكن في بعض المجتمعات الريفية الأخرى فإن المهارات الأولية في استغلال التربة قد أدت إلى زيادة كثافة السكان فيها بالمقارنة مع النوع البدائي السابق ، وقد تمارس هذه المجتمعات بالإضافة إلى الزراعة - حرفة الرعي

المراكز الصناعية القائمة على الطاقة الكهربائية في المناطق الجبلية كثير من السكان كما هي الحال في بعض دول أوروبا.

وفي الدول الصناعية حديثاً فإن كثيراً من المناطق الريفية تشهد إقامة صناعات بها على المواد الأولية سواء كانت معدنية أو نباتية أو التي تساعد وسائل النقل على الحصول عليها ، ولعل أوضح الأمثلة العالمية على ذلك النطاق الصناعي العظيم في روسيا الآسيوية الذي يشمل منطقة الكوزباس وكاراجندا وأركوتسك ، وقد أنشئت المدن في هذا النطاق الذي كان قبل هذا التحول الصناعي منطقة استبس واسعة خالية أو تكاد من السكان وتغطيه الآن مزارع الحبوب والقطن ، وفي الصحراء الكبرى وصحراء بلاد العرب أنشئت المدن في مناطق إنتاج البترول ، وفي صحراء أتكاما وجبال الإنديز أقيمت كثير من المراكز العمرانية في مناطق التعدين.

٣- النقل والسكان :

يعد النقل ووسائله من العوامل الأساسية في التوزيع الحالي للسكان على سطح الأرض ، حيث أثر بطريق مباشر أو غير مباشر على التجمعات البشرية كلها دون استثناء كما غير من خريطة العالم في القرنين الماضيين ، فقط أتاح النقل البحري فرصة اكتشاف أرض جديدة وتأسيس طرق تجارية رخيصة تمتد لمسافات طويلة مما أدى إلى نشأة ونمو كثير من الموانئ الكبرى - وتبدو هذه العلاقة في دراسة خريطة توزيع المدن الرئيسية في العالم حيث يبدو من خلالها تأثير القرب من البحر. ولقد خلق التقدم في النقل عبر القارات حضارة جديدة من خلال التركيز (Concentration) وما صاحبه من تجميع المواد الخام ووسائل الإنتاج والمواد الغذائية ونمو وتزايد الموارد ، وبالتالي نمو السكان وتركزهم ، ولقد كانت السكك الحديدية والطرق الملاحية من أبرز عوامل تزايد أحجام المدن حيث تمتد الرقعة المدنية متبعة طرق النقل المؤدية إلى المدينة وتبدو في شكل أشرطة عمرانية في اتجاهات طرق النقل الرئيسية.

ولم يقتصر تأثير النقل على الجانب الاقتصادي فحسب ، بل أدى إلى تزايد حركة السكان واختلاطهم مما اثر في كثير من العلاقات البشرية بين الأجناس ،

وسقطت كثير من أسوار العزلة بين الجماعات السكانية في البيئات المختلفة واصبح التبادل المستمر الناتج عن سهولة الاتصال سمة مميزة لهذا العصر. وإذا كان النقل قد خلق كثيراً من الاحتياجات الجديدة للسكان إلا أنه اسهم في تحقيق هذه الاحتياجات - فقد ساعد على التخصص في الإنتاج بين الأقاليم المختلفة وقد ظهر هذا التخصص واصبح واضحاً في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين بين المناطق التي خدمها النقل الحديث بل والمناطق الأخرى التي لم يتأثر كثيراً به ، وقد أصبحت الأولى مظهراً لكثير من أوجه النشاط حيث لعبت الصناعة دوراً كبيراً في اقتصادها ، وتضخم كثير من مدنها ، وأدى ذلك إلي الحصول على المواد الخام من مناطق إنتاجها في أجزاء العالم المختلفة - وذلك عن طريق النقل البحري الرخيص مقابل تصدير المعدات والآلات الصناعية والمنتجات المصنعة المختلفة إلي هذه المناطق ، ولقد مارس غرب أوربا هذا الدور مبكراً مع مناطق أخرى مثل الولايات المتحدة التي برزت في هذا المجال بعد ذلك ، وقد اثر هذا التطور في باقي أجزاء العالم وأن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

ولقد كان للنقل دور بارز في المناطق التي خضعت للاستعمار الأوربي فقد أدى إلي خلق كثير من المدن الساحلية والمواني الحديثة التي تتصل بباقي أجزاء العالم بطريق النقل البحري والجوي ، وهذه تختلف عن غيرها من المدن الريفية الداخلية في نمط الحياة اختلافاً كبيراً ، وفي الفترة الاستعمارية امتدت كثير من خطوط النقل من الساحل نحو الداخل ، أي ارتبطت مواني التصدير بمناطق إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعات في الدول الأوربية.

كذلك فإن الاختلاف بين أجزاء العالم - بل وبين أجزاء الدولة الواحدة - قد أدى إلي حركات سكانية كبيرة تتمثل في الهجرة ، ففي كل يوم ينتقل آلاف السكان في تيارات مستمرة من الريف إلي المدن ومن الأقاليم الفقيرة إلي الأخرى الغنية وكذلك من البلاد ذات الاقتصاد المتخلف إلي تلك البلاد المتقدمة ، وفي كل هذه الحركات السكانية تقوم طرق المواصلات بدور شرياني هام حتى أن امتداد خطوط النقل في المناطق حديثة التعمير هو الذي يحدد مراحل هذا التعمير وتطوره ، ذلك لأن التعمير يتبع طرق النقل في البداية ثم ينتشر على مجاوره بعد

الفصل الثاني

المشكلات البيئية

المبحث الأول

الملوثات البيئية الطبيعية

أ - التلوث الكيميائي :

نتيجة التقدم في الصناعة والتكنولوجيا الحديثة مثل شق الجبال وتحويل المجرى المائي وزرع الصحراء وتوفير سبل الحياة العصرية للسكان فتزيد المخلفات الصناعية عن طاقة البيئة على الاستيعاب فنجم عن ذلك أمراض وظيفية في الدم والأنسجة المختلفة للإنسان والحيوان .

ب - التلوث البيولوجي :

نتيجة الانفجار السكاني ونقص الإمكانيات وانتشار الأمية فتزيد المخلفات البيولوجية وتكثر الجراثيم والطفيليات وتسبب الأوبئة والحميات المختلفة .

ج - التلوث الكيميائي البيولوجي :

نتيجة التكنولوجيا ومخلفاتها الكيميائية ونتيجة تضخم السكان وانخفاض وعيهم وأميتهم وزيادة مخلفاتهم البيولوجية مما يجعل البيئة المحلية تزخر بمختلف صور التلوث البيئي وتحتاج إلى جهود مضاعفة لمكافحتها .

ك - التلوث الإشعاعي :

الناتج عن الانفجار النووي والأشعة الكونية القادمة إلى الأرض من الأجرام السماوية وعيادات الأطباء للكشف أو العلاج بالإشعاع ويؤثر هذا النوع من التلوث تأثيراً كبيراً على جميع الكائنات الحية .

ل - التلوث الكهرومغناطيسي :

وهي عبارة عن موجات كهرومغناطيسية صادرة من محطات الراديو والتلفاز وشبكات الضغط العالي للكهرباء والمحولات الكهربائية .. الخ وهي تؤثر على الإنسان من خلال تداخلها في الجهاز العصبي والخ وتصيب الإنسان بعدد من الأغراض الصحية مثل الأرق والإجهاد والصداع .

م - التلوث الضوضائي :

الناتج عن المصانع ووسائل النقل وأنشطة الإنسان المختلفة كالموسيقى الصاخبة وآلات التتبيه المزعجة والصوت المرتفع كل هذا يحدث تأثيرات صحية على الإنسان كالتوتر والشعور بطنين في الأذن وهبوط ذهني وجسمي وقد يمتد الأثر ليصاب الإنسان بالصمم .

و - التلوث الناتج عن الحروب :

من خلال أدخنة الأسلحة والحرائق والأتربة والغازات والأسلحة الكيماوية والبيولوجية المحرمة دولياً منذ اتفاقية جنيف سنة ١٩٢٥ .

ن - زراعة الألغام :

وهي من أخطر أنواع الملوثات الصلبة وربما تسبق المخلفات المشعة في التريبب فكل أنواع الملوثات يمكنك أن ترصده بسهولة وتتحكم فيه بدرجة أو بأخرى أما الألغام فهي تكمن تحت سطح التربة كالإشباع الميتة تنشر الرعب في قلوب المدنيين بعد أن تنطفئ نيران الحروب ،

مما سبق يتبين لنا أن هناك عدة محددات توضح مفهوم التلوث وهي :

- ١- وجود مواد غريبة وجديدة على البيئة أو حدوث تغيرات في البيئة هذه المواد أو التغيرات تؤثر سلباً على البيئة الحية وغير الحية.
- ٢ (قد تكون هذه التغيرات من صنع الإنسان أو من صنع الطبيعة
- ٣ (التغيرات التي تحدث هي تغيرات كمية أو كيفية في الأنظمة والمكونات البيئية.
- ٤ (يتراوح تأثير هذه الملوثات على الكائنات الحية بين الارتفاع والأضرار أو المرض أو الوفاة.
- ٥ (يتطلب الأمر تضافر مختلف الجهود الأهلية والحكومية المحيطة والدولية واتخاذ الإجراءات لحماية البيئة من الخطر.

أسباب التلوث البيئي : -

- ١- النمو السريع في الصناعة وزيادة كمية المخلفات الناتجة عنها.
- ٢- التوسع في استخدام الوقود بأنواعه المختلفة في كافة الأغراض.
- ٣- التوسع في استخدام الأسمدة والمبيدات في الزراعة وتلوث التربة والمياه نتيجة لذلك .
- ٤- ازدياد عدد السكان بصورة كبيرة وبالتالي استهلاك الإنسان لموارد البيئة وتلوث هذه الموارد .
- ٥- التحضر الزائد وظهور المناطق العشوائية والضغط على المرافق في مجار ومياه.
- ٦- عدم وجود وعي بيئي لدى الأفراد مع وجود سلوكيات سلبية.
- ٧- الانفلات الحراري الذي يقصد به ارتفاع درجة الحرارة كلما ارتفعنا عن سطح البحر بصورة مغايرة للوضع العادي وتسهم هذه الظاهرة في

القدرات الفنية اللازمة لدعم نظام المراقبة البيئية من خلال المكاتب الفرعية الإقليمية .

٧- الاهتمام بالتشجير والخضرة :

من الثابت علمياً أن التشجير والخضرة هما أسرع وأيسر السبل لمقاومة التلوث البيئي ، إضافة الى التخلص من أشكال التلوث البصري ونشر الجمال فى كل مكان، وإيماننا بأهمية الأمر فقد نظمت العديد من المعسكرات الخاصة بالشباب فى العطلات الصيفية من أجل تشجير مساحات شاسعة.

٨- جهود فى مجال المحميات الطبيعية :

تعريف المحمية الطبيعية :

هى أى مساحة من الأرض أو المياه الساحلية أو الداخلية تتميز بما يوجد بها من كائنات حية نباتية أو حيوانية أو ذات قيمة ثقافية علمية أو سياحية ويصدر بتحديدتها قرار من رئيس الوزراء بناء على مذكرة من جهاز شئون البيئة ويحظر بمقتضى هذا القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ القيام بأعمال من شأنها القضاء على أى محتويات من المحمية أو نقل أجزاء من التربة أو الصخور أو الحفريات أو أتلاف أو تغيير التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية أو أتلاف أو نقل النباتات أو الكائنات الحية بمنطقة المحمية .

أن صدور القانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بخصوص المحميات الطبيعية قد حمل الجميع مسئولية أخلاقية لدعم هذه الفكرة حتى يمكن صيانة بيئية وموارد طبيعية وأجراء البحوث والدراسات العلمية والرصد البيئي والتخطيط الإقليمي من أجل التنمية والمشاركة الشعبية والتعليم والتدريب والاعلام البيئي والسياحة .

دور التشريع فى حماية المحميات الطبيعية :

يعتمد الإنسان على موارد الأرض من أنواع الكائنات الحية فى جميع أنواع غذائه وكثير من دوائه وكسائه وبعض من وقوده ومواد بنائه إلا أنه على مر العصور فقد تزايدت ضغوط الإنسان على الطبيعة والبيئة خاصة فى القرن

أسماك أو ظواهر طبيعية ذات قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية . وينص القانون على حظر القيام بأعمال أو تصرفات أو أنشطة أو إجراءات من شأنها تدمير أو إتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية أو الأضرار بالحياة البرية أو البحرية أو النباتية أو المساس بمستواها الجمالي بمنطقة المحمية ، كما يحظر صيد أو نقل أو قتل إزعاج الكائنات البرية أو البحرية أو القيام بأعمال من شأنها القضاء عليها.

أنواع المحميات الطبيعية :

أ- المحميات الطبيعية الخاصة لأغراض علمية :

وهي محميات ذات قيمة علمية مفيدة لمراكز البحوث والجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة .

ب- الحدائق الوطنية الطبيعية :

وهي نوعية شائعة من المحميات في كثير من الدول وتكون مساحتها كبيرة في أغلب الأحوال وقد تكون أرضا أو مسطحات مائية يتوافر فيها تنوع بيولوجي خاص أو مناظر طبيعية ذات سمات خاصة وهذه النوعية من المحميات تفيد في النواحي العلمية والتعليمية والسياحية والترفيهية.

ج- العلامات الطبيعية المميزة :

وهي مناطق توجد بها تكوينات جيولوجية أو تجمعات حيوانية أو نباتية ذات أهمية قومية خاصة سواء من الناحية الثقافية أم العلمية أم التعليمية وتبذل الدول قصاري جهودها للمحافظة عليها خوفا من التعدي عليها أو تدهورها وذلك مثل العيون والكهوف الطبيعية والتلال والوديان والوحدات وغيرها .

ط- محميات المعزل الطبيعي :

وهي محميات تستهدف حماية أنواع معينة من النباتات أو الحيوانات المهددة بالإنقراض أو النادرة حتى يمكن أن تستمر في التكاثر والبقاء ويتم ذلك عن طريق تخصيص مساحة من الأرض تتوافر فيها المياه وتنشط فيها هذه



الحقوق العامة للمواطن

يمكن تعريف الحقوق بأنها : جملة المصالح ، أو المزايا ، التي يحصل عليها الفرد أو الجماعة في مجتمع ما ، وبحسب ما يقره المشرع . أو هي مصلحة ثابتة على سبيل الاستثناء ، للفرد أو المجتمع أو لهما معاً ، يقرها المشرع . وهناك وثائق وطنية ، ووثائق عالمية ، تنص على هذه الحقوق وهي :

الوثائق الوطنية :

وهي : دستور الدولة ، والقوانين والتشريعات ، واللوائح والاستراتيجيات التنفيذية .

الوثائق الدولية :

وهي : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

وفي ضوء فهمنا للحقوق ، علينا ربطها بالالتزامات . وهذا الربط من الأهمية بمكان ، حيث يمكن من خلاله أن نحسن من قدراتنا ، ونستجيب لإحساسنا بالواجب نحو الله ، والوطن ، وعلى ذلك يمكن تعريف كلمة الواجب : إنها المسؤولية عن النفس وعن الآخرين ، أو بمعنى آخر : كل الأعمال والمسئوليات التي يقوم بها المواطن والمواطنة لصالح الجماعة ، وصالح الوطن ، الذي يعيشان فيه ، بروح المواطنة الصالحة والتناسق الاجتماعي .

فالواجبات كثيرة ومتعددة ، وهذا الوجه الآخر للحقوق . بل منها ما يقع في نطاق الحق والواجب معاً في الوقت نفسه . وهذا التفاعل المتبادل يبرز سمتين لحقوق الإنسان هما :

١- أنها حقوق تعبر عن حاجات إنسانية .

٢- أنها تتوقف على مسؤولية الناس ، بعضهم تجاه بعض .

الحق في الحياة :

حرصت الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على تقرير الحق في الحياة ، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، نص في المادة (٣) على أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية ، وفي الأمان على شخصه ، حيث تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية ، وتحافظ على كرامتهم وأمنهم . ويحدد القانون الحالات التي تقيد حرية المواطن ، ولا يجوز تقييد حرية أحد إلا بحكم محكمة مختصة .





والحق في الحياة تدرج تحته عدة حقوق ؛ لأنه الأساس وحجر الزاوية لكل حقوق الإنسان الأخرى ؛ وذلك لأن الإنسان كائن أراد الله تعالى له الحياة الكاملة الآمنة مطمئنة ، وهي لا تتحقق إلا بتمتع هذا الإنسان بجملة حقوق ترجع إلى سلامته الجسدية ، وإلى حفظه في كيانه البشري ، وبما يمكنه من أداء الدور الذي كلفه الله به . ويترتب على الحق في الحياة حقوق إنسانية أخرى هي :

أولاً : الحق في الجنسية :

فباتماتك لوطن ، من خلال حصولك على جنسية هذا الوطن ، تتحدد جميع تعاملاتك الرسمية داخل هذا الوطن ، أو خارجه . فعندما يولد أي طفل يجب على والديه استخراج شهادة ميلاد له ، يوضح فيها اسمه ، وتاريخ ميلاده ، وانتماؤه لهذا الوطن . وهذه الشهادة تعطي المواطن الحق في الحصول على البطاقة الشخصية ، التي تعتبر بمثابة الجنسية التي تثبت هوية الفرد في وطنه . والوطنية تعني تعلق الشخص بوطن معين ، وتعلق من يعيش فيه من الناس وما يسوده من نظم ، وحب له ، و الولاء له . والشعور الوطني غريزة طبيعية ، تدفع الإنسان إلى حب وطنه ، والتضحية في سبيله .

إذا كان الوطن في الاصطلاح السياسي يعني الدولة ، فإن المواطنين هم أفراد الشعب ، الذين يعيشون في ظل هذه الدولة ، ويحملون جنسيتها ، ويتمتعون بكافة الحقوق المكفولة لهم ، والواجبات المكلفين بها داخل نطاقها ، تلك التي لا يتمتع بها الأجانب .

ثانياً : الحق في الأمن والأمان :

فلكل مواطن الحق في الأمن والأمان ، مادام أصبح مواطناً داخل الوطن . فالقانون ينظر إلى استيقاف أي مواطن دون مبرر بوصفه عملاً يمس حريته ، ولا يجوز أن يحدث إلا في موضع الريبة . أما حالات التفتيش في المنزل أو السيارة دون مبرر أيضاً ، فحق لا يملكه الشرطي ولا رجل الأمن ، ويعتبر انتهاكاً للحرية التي كفلها الدستور للأشخاص . فالقانون قدّم الحماية الكافية للمواطنين ضد الانتهاكات . فمن حق أي مواطن ، أو مجموعة من المواطنين ، أن يقدموا دعوى إلى القضاء ، إذا تعرضوا لانتهاكات ، ضد الشخص الذي استوقفهم دون اشتباه ، أو فتشهم ، أو فتش سيارتهم ، أو أمتعتهم ، دون أمر من النيابة أو المحكمة .

ثالثاً : الحق في التنقل بحرية الإقامة :

التنقل يعني السفر داخل الوطن ، أو خارجه . وهذا الحق مرتبط بالحق في الجنسية ، فمادام الفرد قد أصبح مواطناً في هذه الدولة ، فإنه يحق له التنقل والإقامة ، والحركة بحرية ، أينما شاء ، وكيفما شاء . فلا يحق لأحد مهما كان أن يعيق حرية مرور المواطنين ، وتنقلهم ، أو أن يفتش أمتعتهم . وإذا حدث مثل هذا التصرف من قبل بعض رجال الشرطة ، في نقاط التفتيش ، يعتبر هذا إجراء غير قانوني وعائقاً لحرية المرور والتنقل الذي منحه قانون الإجراءات . ولا يجوز وضع قيود على حرية المواطنين في الاجتماع والتنقل والإقامة والمرور ، إلا وفقاً لأحكام القانون .





- حق المشاركة السياسية :

في الانتخابات ، والترشيح ، ومخاطبة السلطات العامة ، والمشاركة في المسيرات السلمية .

- حق الانتخاب :

وحق الانتخاب يعنى أن يقوم المواطن بما يلي :

١. اختيار مندوبيه الذين سينوبون عن دائرته في وضع التشريعات (القوانين) ، أو اختيار أعضاء مجلس النواب ، وأعضاء المجالس المحلية .
٢. إبداء رأيه (حق التصويت) في الاستفتاءات ، حول إقرار تشريع معين أو تعديله .
٣. إبداء رأيه في برامج وخطط سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .
٤. إبداء رأيه في اختيار ممثلى السلطة العامة (رئيس الجمهورية مثلا) .

- حق الترشيح :

ويقصد به حق المواطنين في ترشيح أنفسهم ، لتولى عضوية المجالس النيابية أو المحلية ، أو المناصب السياسية . ويعتبر حق الترشيح من أبرز الحقوق التي تضمن مشاركة ، بل اشتراك الأفراد في إدارة شئونهم ، وحكم أنفسهم بأنفسهم ، وهو من أهم قواعد ممارسة المساواة بين جميع أفراد الوطن .

- حق مخاطبة السلطات العامة :

ويعنى أنه يحق للمواطن مخاطبة السلطات في الدولة بشأن أمور أو مصالح خاصة أو عامة في مجتمعه مثل كتابة شكوى في شأن يخص أحد الأمور ، سواء أكانت اجتماعية ، أم اقتصادية ، أم سياسية .



- الحق في التعليم والتكوين :

فالتعليم يلعب دوراً جوهرياً في تنمية قدرات الفرد ومهاراته وقيمه واتجاهاته ، كما يسهم في رفع إنتاجية الفرد وتحسين نوعيتها ، مما ينعكس إيجابياً على تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً . لذا نجد أن مستوى تقدم مجتمع ما يقاس بمستوى تعليم أفراده ، نساء ورجالاً . وهذا يسمى بتنمية الموارد البشرية .

ولهذا تتضح أهمية التعليم كلبنة أساسية في بناء المجتمع . وقد حثت الأديان السماوية - وعلى رأسها الإسلام - على أهمية طلب العلم ، ف (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكما أكدت على ذلك أيضاً الإعلانات العالمية والوطنية في موادها ؛

